الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

البعد البيئي لقواعد التهيئة والتعمير

مذكرة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر تخصص قانون عقاري

من إعداد الطلبة:

- زعاك عبد الله
- العابد أحمد

تحت إشراف الأستاذ: –

د.بلي بولنوار

السنة الجامعية : 2025/2024

كلمة شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير خلقه

مُحَمَّد بن عبد الله، النبي الأمي المعلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نحن الطالبان، نتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من أسهم

في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، وعلى رأسهم أساتذتنا الأفاضل،

الذين كانوا لنا سندًا ودعامة علمية في كل مراحل مسيرتنا الدراسية.

فإلى الأستاذ المشرف، نتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان على ما قدّمه لنا م

ن توجيهات علمية دقيقة، وعلى ما أبداه من صبر وتفانٍ في سبيل مساعدتنا على إخراج

هذا العمل في أحسن صورة.

لقد كنت خير معين، ولم تبخل علينا لا بالنصيحة ولا بالدعم، فلك منا كل الاحترام والتقدير،

ونسأل الله أن يجعل علمك وعملك في ميزان حسناتك، وأن يرفع قدرك في الدنيا والآخرة.

كما لا يفوتنا أن نشكر أساتذتنا الكرام الذين علمونا طوال سنوات الدراسة،

وزرعوا فينا حب المعرفة وروح البحث العلمي، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، وبارك في جهودهم.

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى زملائنا وزميلاتنا الذين كانوا لنا خير رفقة، تبادلنا معهم الأفكار

وتشاركنا التحديات، وكانوا لنا عونًا وسندًا في مسيرتنا العلمية.

وفي الختام، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل نافعًا لنا ولغيرنا، وأن

يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

إهداء

اللهم كما وفّقتني لبلوغ هذه المرحلة، فوفقني لإتمامها على خير، وبارك لي في علمي، وانفعني به، واجعل هذا العمل خالصًا لوجهك الكريم، وسببًا في خدمة مجتمعي وبلدي، يا أرحم الراحمين.

إلى من كانا لي بعد الله سندًا وعونًا، إلى من زرعا فيّ القيم والمبادئ، وسهرا على راحتي منذ نعومة أظافري...

إلى والديَّ العزيزين، يا من مهما كتبت أو عبّرت فلن أوفيكما حقكما، أهديكما ثمرة جهدي وسبب نجاحي، فلكما كل الحب والامتنان والدعاء الصادق.

إلى إخوتي وأخواتي، رفاق دربي، وسندي في الحياة، من كنتم العون وقت الضيق، والبسمة في لحظات التعب، لكم مكانة خاصة في قلبي لا يعلمها إلا الله.

إلى أصدقائي الأوفياء، الذين شاركوني تفاصيل هذه الرحلة، فكانوا خير مؤنس وخير معين، أقدّم لكم خالص محبتي وامتناني.

وإلى زملائي وزميلاتي، من جمعني بهم طريق العلم والسعي، لكم مني تحية تقدير واعتزاز، على كل لحظة دعم، وكل موقف صادق.

أهدي إليكم جميعًا هذا العمل المتواضع، عربون محبة ووفاء، ودعائي أن يكلل الله مساعيكم بالنجاح والتوفيق.

زعاك عبد الله

إهداء

اللهم يا من وسعت رحمتُك كلَّ شيء، يا من بيدك التوفيق والسداد،

أحمدك وأشكرك على ما أنعمت به عليَّ من نعم لا تُعد ولا تُحصى،

وأسألك أن تجعل هذا العمل شاهدًا

لي لا عليّ، وأن تكتبه في ميزان حسناتي.

إلى نبض قلبي، ومصدر قوتي، إلى من تعجز الكلمات عن شكرهم،

ولا تكفيهم العبارات...

إلى أمي وأبي، يا من حملتما عني عناء الطريق، وسقيتماني من نبع الحنان، وغمرتماني بالدعاء والاهتمام،

إليكما أهدي ثمرة هذا المشوار، وكل ما أحقق من إنجاز.

إلى إخوتي وأخواتي، شركاء الروح، وسند الأيام، الذين كانوا دومًا العون والسند،

لكم مني خالص الامتنان والحب.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين خفّفوا عني عناء الأيام، وكانوا نورًا في عتمات التعب،

أحييكم بصدق، وأهديكم جزءًا من هذا النجاح.

إلى زملائي وزميلاتي في درب العلم، ممن تقاسمت معهم التحديات والآمال،

وأثروا تجربتي بكل جميل، أقول لكم شكرًا، وأهديكم هذا الإنجاز عرفانًا وتقديرًا.

العابد أحمد

مقدمـــــة

مقدمة

تزايد الاهتمام بالبيئة خلال العقود الأخيرة، سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي، وذلك بالنظر إلى الأخطار الجسيمة والتهديدات المحدقة بها، من تلوث وتدهور في التوازن البيئي وتغيرات مناخية باتت تؤثر بصفة مباشرة على الإنسان ومحيطه. وقد تضافرت الجهود وتعددت المبادرات من أجل وضع حد للتدهور البيئي الذي تعرفه مختلف مناطق العالم، عبر إعادة الاعتبار للبيئة الطبيعية وإيجاد آليات قانونية وتنظيمية تضمن حمايتها واستدامتها.

وقد أصبحت حماية البيئة محل اهتمام مشترك بين العديد من التخصصات، كعلم البيئة، الجغرافيا، الاقتصاد، علم البناء والهندسة، وغيرها من المجالات التي أسهمت في تشكيل وعي بيئي جماعي. وعلى هذا الأساس، لم يعد الاهتمام بالبيئة خيارًا ترفيًّا، بل ضرورة حتمية تفرضها متطلبات البقاء وضمان جودة الحياة للأجيال الحالية والمقبلة.

وتعتبر التهيئة والتعمير من أهم المجالات التي تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تشكل عمليات البناء وتوسيع المدن واستغلال الأراضي ضغطًا كبيرًا على المنظومة البيئية، من خلال الاعتداء على الموارد الطبيعية واستنزافها، أو التسبب في اختلالات بيئية خطيرة، سواء على مستوى الهواء أو المياه أو الغطاء النباتي، أو حتى على مستوى الصحة العامة للسكان. لذلك فإن تنظيم التعمير والتهيئة الحضرية وفق قواعد قانونية تراعي البعد البيئي أصبح من أبرز التحديات المطروحة على المشرّع والإدارة على حد سواء.

وإذا كانت الحاجة إلى السكن والبنية التحتية والخدمات الحضرية تفرض التوسع العمراني وتكثيف أنشطة البناء، فإن ذلك لا يمكن أن يتم على حساب البيئة، بل لا بد أن يخضع لقواعد قانونية صارمة تنظم العلاقة بين الإنسان ومحيطه، وتوازن بين متطلبات

التنمية العمرانية وضرورات حماية البيئة. وهنا يظهر دور قواعد التهيئة والتعمير كإطار تنظيمي يتعين أن يتكامل مع التزامات الدولة في مجال حماية البيئة.

ولعل التجربة الجزائرية في هذا المجال، رغم ما حققته من خطوات تشريعية ومؤسساتية مهمة، إلا أنها لا تزال تعاني من اختلالات واضحة، نتيجة ضعف التنسيق بين سياسات التعمير والبيئة، وغياب تصور شامل ومتكامل يأخذ في الحسبان الطابع الحساس والهشّ للبيئة الطبيعية، ويترجم البعد البيئي إلى التزامات فعلية في كل مراحل التهيئة والتعمير.

وإن اختيارنا لموضوع "البعد البيئي لقواعد التهيئة والتعمير" لم يكن من قبيل الصدفة، بل فرضه واقع ميداني مقلق، يتمثل في تفشي البناء غير الشرعي، وتدهور المحيط العمراني، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتآكل الأراضي الفلاحية، مما استوجب إعادة النظر في القواعد القانونية المنظمة لهذا المجال، وتمحيص مدى فعاليتها في تحقيق التوازن المطلوب بين البيئة والتعمير.

وبناءا على هذا، فإن معالجة هذا الموضوع تقتضي منا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تستحضر قواعد التهيئة والتعمير البعد البيئي في المنظومة القانونية الجزائرية، وما مدى فعاليتها في تحقيق تنمية عمرانية مستدامة؟

_الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز الأدوات القانونية المعتمدة في تنظيم التهيئة والتعمير؟
2. كيف يتم إدماج البعد البيئي في المخططات العمرانية؟
3. ما هي القيود البيئية التي ترد على حق البناء، وكيف يتم تفعيلها عمليًا؟

4. هل تتيح قواعد التهيئة والتعمير الحالية حماية فعالة للبيئة؟

5. ما موقع الدراسات البيئية ورخص البناء في ضبط العلاقة بين التعمير والبيئة؟

_المنهج المعتمد:

لأجل الإحاطة الدقيقة بالموضوع، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم والمبادئ، والمنهج التاريخي لعرض تطور السياسات العمرانية والبيئية في الجزائر، مع الاستعانة بالمنهج المقارن في بعض المواضع لمقارنة التجربة الجزائرية بالتجارب الأجنبية.

_خطة الدراسة:

ارتأينا معالجة الموضوع من خلال خطة ثنائية تقسم البحث إلى فصلين رئيسيين:

وفي ظل أهمية الموضوع ودوافع اختياره، وكذا على ضوء النصوص القانونية والمراجع التي توفرت لدينا، إرتأينا الاعتماد على دراسة خطة ثنائية التقسيم بفصلين بحيث سندرس في الفصل الأول البعد البيئي لأدوات التخطيط العمراني، باعتبارها وسائل قانونية تتجلى في مظاهر حماية البيئة، والذي قسمناه بدورنا إلى مبحثين البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT (مبحث أول)، البعد البيئي للمخططات الجهوية القطاعية (مبحث ثان)، أما الفصل الثاني، فتم تخصيصه للبعد البيئي للتعمير والذي تطرقنا فيه إلى مبحثين سنتناول فيهما البعد البيئي للقرارات والدراسة السابقة لقرارات التعمير التنظيمية (مبحث أول) وكذا الفردية (مبحث ثاني).

الفصل الأول : البعد البيئي لأدوات التخطيط العمراني

تمهيد

تقتضي عملية التعمير والبناء التمهيد لها بالتهيئة وإعداد المجال لتحديد فضاءات التعمير والبناء، وهذا لتجسيد مضامين مخططات التنمية، وكذا رغبات الأفراد في التعمير والبناء، وبالتالي عدم ترك الفضاء الذي نعيش فيه للفوضى، فأوجدت ذلك آليات لتهيئة الفضاءات وإعدادها، لكن في ظل احترام القواعد والمتطلبات البيئية ونقصد بهذا مخططات التهيئة. وعليه، فإن الجزائر اعتمدت على جملة من المخططات لتهيئة إقليمها، بحيث يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المرجع العام في تهيئة الإقليم، لأنه ذو بعد وطني ويتم تسييره مركزيا، كما أنه أعطى أهمية كبيرة للبيئة وحمايتها في إطار التنمية المستدامة، إذ أنه غطى النقائص الموجودة في المخططات المحلية للتعمير في مجال حماية البيئة، وهذا بالتوافق مع مجموعة من المخططات الإقليمية الأخرى، وكذا القطاعية وبعض الأنظمة المتعلقة بالمناطق الخاصة والتي تساهم جميعها في تنفيذ المخطط، الأمر الذي سنوضحه في المبحث الأول، أما فيما يخص الفضاء القاعدي ونقصد بذلك البلدية باعتبارها الجماعة القاعدية التي تتجسد فيها مختلف البرامج التنمية وأنشطة التعمير والبناء، فإنها هي الأخرى تم تأطيرها بأدوات تخطيط إضافية لتهيئة الفضاء القاعدي، وهذا في إطار الموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية والتراث الثقافي، وكذا التسيير الاقتصادي للأراضي وحقوق استخدامها والبناء عليها، لكن في ظل احترام التوجيهات والترتيبات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وآليات التخطيط المنفذة له، إلا أنه في حالة انعدامها

على مستوى البلديات، فإن المشرع أوجد قواعد تحل محلها لكن في ظل كل هذا، فإن هذه الأدوات والقواعد جاءت المراعاة برامج التنمية، ومراقبة التعمير والبناء الأمر الذي سنوضحه في المبحث الثاني في هذا الفصل

المبحث الأول: البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT

تتميز الجزائر بإقليم شاسع ومتنوع، إلا أنه يعاني من فجوات منذ بداية الاستقلال، هذا نتيجة غياب سياسة وطنية في مجال تهيئة الإقليم، حيث ترتب عن ذلك مشاكل عمرانية نتجت عن عدم التوازن بين البيئة والعمران، بسبب التعمير والتنمية التقليدية التي لا تستحضر البعد البيئي في إعدادها، الأمر الذي استوقف السلطات الجزائرية أمام ما آل إليه الإقليم الوطني، ناهيك عن التزاماتها الدولية بعد المصادقة على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالبيئة، مما جعلها تسارع لمعالجة هذه الاختلالات، بمعرفة أسبابها الحقيقية، ثم انتهاج أسلوب التخطيط عن طريق مجموعة من المخططات وعلى رأسها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كمرجع أول لتنفيذ هذه السياسة، وهو ما سنوضحه في المطلب الأول، ثم نتطرق بعد ذلك إلى استراتيجية هذا المخطط لتحقيق التوازن البيئي في المطلب الثاني

المطلب الأول:المخطط الوطني كمرجع عام لتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

جاءت السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم كنتيجة حتمية لواقع الإقليم الوطني الذي عرف جملة من التغيرات، وهذا ما سنشخصه في الفرع الأول)، وباعتبار أن هذه السياسة جاءت لتأطير عملية التهيئة والتنمية، فإنها تعتبر كمصدر لجميع السياسات ذات الصلة والتي يعد التعمير والبناء جزء منها فرع ثان)، كما يعتبر المخطط الوطني لهيئة الإقليم وتنمية المستدامة الأداة العامة والأولى لهذا الغرض (فرع ثالث)[1]

[1] مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د ط 2011، ص 74

الفرع الأول: تشخيص الإقليم الوطني من حيث التعمير والبناء

تقوم الدولة على مجموعة من الأركان تعطيها معناها القانوني وهي الشعب والسلطة السياسية والإقليم وباعتبار الإقليم ركن أساسي فإن الجزائر تتربع على إقليم تمارس عليه سيادتها ويعيش عليه سكانها، هذا الأخير طرأت عليه مجموعة من التغيرات أثرت فيه، لاسيما من جانب التعمير والبناء وما ترتب على ذلك من آثار على البيئة، ولإبراز هذا الأثر سنتطرق في البداية إلى تعريف الإقليم، ثم طبيعته وفي الأخير واقع هذا الإقليم من ناحية التعمير والبناء.

أولا: تعريف الإقليم

للإقليم تعريفات عدة، إذ هو ما يتكون على سطح الأرض الذي يعيش فوقه الإنسان من وحدات مساحية متباينة تباين العوامل المؤثرة في تشكيل سطح الأرض، على نحو يصعب فيه أن نجد منطقتين متشابهتين تماما، وهذه الوحدات المتميزة عن بعضها هي الإقليم

الإقليم لغة هو قسم من الأرض يختص باسم ويتميز عن غيره.

يعرفه الجغرافيون بأنه وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها عن وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر

ثانيا : طبيعة الإقليم الجزائري

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، مساحتها 2381741 كلم، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1600 كلم على خط الساحل و 180 على خط تندوف يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي.[1]

[1] عادل عبد السلام، الأقاليم الجغرافية السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق 1989/1990، ص 06، منقول عن علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعالم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، ع 02، 2012ص461

فالبعد الأول بعد الهوية والانتماء، يمحوره المغاربي والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية.

ثالثا : واقع الإقليم الجزائري من حيث التعمير والبناء

عرف الإقليم الجزائري جملة من الاختلالات في مجال التعمير والبناء، وهذا راجع الأسباب عدة من بينها عدم التوازن والتوزيع داخل الإقليم الواحد، إضافة إلى عدم الانسجام الأمر الذي يؤدي إلى تهديد البيئة على مستويات مختلفة، يمكن تلخيص ذلك في نقطتين مهمتين وهما:

-إقليم غير متوازن وغير منسجم عمرانيا.

-تعمير مهدد ومهدد للبيئة.

الفرع الثاني: السياسة الوطنية المنتهجة لمعالجة اختلالات الإقليم

تزخر الجزائر بمناظر هامة متنوعة، منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو نباتي، ومنها ما هو تاريخي في ذات الوقت، مهددة بالتحولات الديمغرافية والاقتصادية للبلاد، فالتعمير وتطور الأنشطة التي تولد ضغطا بشريا غالبا ما يكون مرفق بإهمال لهذه الفضاءات وذلك نتيجة سوء التسيير البيئي في ذلك، هذا الأمر ولد إشكالية تطرح على مستوى الجزائر وجل دول العالم.

وبالتالي كان من الضروري إيجاد آليات لحماية هذه الفضاءات بيئيا، وهو ما كرسته في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وكذلك مشاركة المنظومة القانونية الجزائرية في التحولات العالمية والاتفاقيات الدولية للمحافظة على البيئة[1]

[1]

أولا: مفهوم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

بعد انتهاج الدولة السياسة الاقتصاد الحر وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية، وأمام التحديات العالمية وتنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة، اعتمدت الجزائر استراتيجية جديدة المواجهة الرهانات المستقبلية ومعالجة الاختلالات المترتبة على الماضي، فثبتت في مجال التهيئة العمرانية سياسة جديدة معتمدة فيها على أسلوب التنمية المستدامة والتي تجلت في القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم هي حوصلة مختلف أشكال التعاون والتكامل قصد تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات المجندة، إذ أنها تتخذ شكل مشروع مجتمعي يقوم على نظرة مستقبلية يتعين تجسيدها عبر التكامل المحلي والوطني بهدف المحافظة على الإقليم وترقيته في ظل التحديات العالمية.

فبعدما كانت تهيئة الإقليم تسايرها تنمية تقليدية، أصبح لزاما تغيير أسلوب هذه التنمية وجعلها مستدامة، بحيث أصبحت تقريبا كل الحكومات تتبنى التنمية المستدامة ، خاصة بعد ظهور مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ثم بعدها نشرت لجنة برونتلاند سنة 1987 مصطلح التنمية في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتبلورت بشكل واضح في مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 الذي أقر أن الصلة بين البيئة والتنمية ورفض الجهود الأخرى التي تتمسك بمجال التنمية على حساب البيئة

والجزائر واحدة من الدول التي تبنت هذه التنمية وجعلت قوانينها تنصهر وفق التحولات العالمية، بحيث عرفها المشرع الجزائري في القانون 03/01 المؤرخ في 17/02/2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في المادة 03 منه بأنها نمط تنمية الثقافي الأجيال القادمة. [1]

[1].محمد الهادي العروق، سمير بوريمة، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، د ط، الجزائر، ص 13

كما يعرفها في القانون 03/10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 04 منه بأنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار، وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

الفرع الثالث: المخطط الوطني لتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

الدراسة هذا الفرع نتناول في الأول تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ثم أهم مبادئه وأخيرا تدرس أهدافه بصفة عامة.

أولا: تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يعتبر التخطيط من أهم الأنشطة الإدارية إذ أنه يحمل العديد من الدلالات التي تصب كلها في خانة التنظيم، والتي تهدف لغرض معين ممكن التحقيق مستقبلا، ويعرفه أحد الباحثين بأنه نشاط وأسلوب علمي، ووسيلة فنية وأداة إدارية تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، ووضع بيني أفضل، ويهدف التخطيط لدراسة جميع المواد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية، من أجل التحديد الدقيق للبدائل واختيار البديل المناسب لغرض تحسين الأوضاع وتحقيق النهوض والتقدم، وهو عملية تعاونية تتخذ صورة مكتوبة ومنشورة يقال عنها الخطة كما يختلف تعريف التخطيط باختلاف أشكاله وأنواعه وهي كالتالي:[1]

- 1التخطيط حسب المستوى المكاني ويقسم إلى:

-تخطيط قومي أو وطني ويكون على مستوى البلاد كلها.

-تخطيط إقليمي: ويكون على مستوى الأقاليم الخاصة بالبلاد.

-تخطيط محلي: ويمس الهيئات أو الجماعات الإقليمية للبلاد.[2]

[1] على سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008، ص43

[2] ثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المصادر عليه بموجب القانون 10/02 المؤرخ في 29/06/2010 المتضمن المصادرة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر ع 61، 2010، ص 14

-2التخطيط حسب المدة ويقسم إلى:

-تخطيط طويل المدى وهو التخطيط الذي يحتاج مدة زمنية طويلة لتنفيذه.

-تخطيط متوسط المدى أو قصير المدى ويكون على فترة ممتدة من سنة إلى 05 سنوات

-3التخطيط حسب الغرض أو القطاع ويقسم إلى:

-التخطيط التكتيكي: يكون لمدة زمنية قصيرة، مدته أقل من سنة.

-التخطيط الاستراتيجي يهدف لإيجاد خطة طويلة المدى، يصدر من الجهات الإدارية العليا مع مشاركة باقي الفاعلين على المستوى الوطني بالنظر إلى المستقبل دون إهمال الماضي والواقع الحالي.

ثانيا : أهم مبادئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة

أعطى قانون تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة أهمية كبيرة لحماية البيئة من خلال مجموعة من المبادئ بداية بمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، وصولا إلى كل من مبدأ الإعلام والمشاركة وأخيرا مبدأ الحيطة.

وللإحاطة بكافة المبادئ لابد من تقسيمها إلى مبادئ ذات طابع انفرادي أوجدتها الدولة ومبادئ ذات طابع تشاركي لا تحقق مفعولها، إلا من خلال إشراك جميع الفاعلين في حماية البيئة.

ثالثا : أهم أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تنظيم متناسق للفضاء الوطني وفق إطار مستدام وتنافسي، بحيث تضمن المخطط الوطني في محتواه بعض الأهداف يحتاج الإقليم الوطني اليوم إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق وتنمية،[1]

[1] مهدي جمال، آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة 2013/2014، ص 14

بغض النظر عن المقاربات القطاعية تكون بمثابة مرجع استدلالي لجميع القطاعات، كما يحاول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأخذ بعين الاعتبار لتحدياته والاستجابة لها قصد وضع معالم للجزائر متوازنة ومستدامة وتنافسية ما سبق ذكره عبارة عن أهداف عامة لا يمكن تحقيقها إلا بالاستناد إلى أهداف خاصة، نلخصها فيما يلي:

-1-التوازن الجهوي للعمران:

يتأرجح الإقليم الجزائري بين الاكتظاظ والفراغ، الأمر الذي يخل بتوازنه إذ أنه عرف جملة من الاختلالات التي تهدد الفضاء المجالي بينيا نتيجة التصاعد السكاني في الساحل والمناطق الحضرية، إضافة إلى ظهور البناءات الفوضوية مع تعرض باقي المناطق إلى الافقار والتصحر البشري.

2تأطير التعمير والبناء

نظرا لما يعانيه الإقليم الوطني من تقهر في مجال التعمير والبناء نتيجة تأثير النمو الديمغرافي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العقود الأخيرة، بحيث أدى إلى تدهور في توسع النسيج العمراني غير المهيكل نتيجة التوزيع الفضائي الغير الملائم للمدن والمستوطنات البشرية وهذا نتيجة لخرق التشريع والتنظيم المعمول به.

المطلب الثاني:إستراتيجية المخطط الوطني لتحقيق التوازن البيئي

اعتمد على أسلوب التخطيط الاستراتيجي في إعداد المخطط الوطني، الذي يتبع منهجية محددة حسب الخطة المستعملة فيه، ونجد بذلك أن المخطط الوطني استعمل أسلوب التخطيط الاستراتيجي بالسناريوهات وهو ما سنوضحه في الفرع الأول) والتي تقتضي الوقوف على الرهانات وهو ما سنتطرق اليه في الفرع الثاني[1]

[1]عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017،ص89

الفرع الأول:السناريوهات

يقتصر التخطيط الاستراتيجي على مجموعة من المراحل سنذكر منها: تحديد الرؤية والأهداف وتحليل البيئة بعدها وضع خطة لتحقيق هذه الأهداف، ثم تأتي مرحلة التنفيذ عن طريق تحديد الآليات الخاصة بذلك، فبعد تحليل الرؤية وهي تهيئة الإقليم وتنميته، وكذا الأهداف تأتي بعد ذلك مرحلة تحليل البيئة، ويكون ذلك عبر عدة طرق نذكر منها على سبيل المثال: طريقة التحليل الرباعي swot + أو تحليل PEST أو عن طريق التحليل بالسناريوهات وهو ما تم اعتماده في إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

أولا: تعريف السناريوهات

تعتبر السناريوهات من أدوات التخطيط الاستراتيجي، وهي الوصف التمثيلي للأوضاع والأحداث المحتملة الوقوع، فعندما تتكلم عن سناريوهات المستقبل فإننا نقصد الوصف التمثيلي لأبعاد المستقبل بدءا من الوضع الراهن.

تم الانطلاق في إعداد السناريوهات بناءا على المعطيات المتوفرة حول الإقليم الوطني، وحصر جميع الاحتمالات والمسارات لمستقبل الإقليم، وهذا عن طريق معاينة نقدية واستشرافية وضعت عدة احتمالات متاحة أمام مستقبل الإقليم، بحيث يتم تجسيد ذلك في سناريوهات ذات طبيعة استطلاعية، تهدف إلى تقديم صورة للاحتمالات والاختيارات التي تنطوي عليها التصورات المستقبلية، وذلك من خلال استكشاف كل الاحتمالات التي يمكن أن تحدث في المستقبل وبالتالي إعداد الخطة المناسبة لمواجهة المخاطر المتوقعة واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتعامل معها وأمام تشخيص الإقليم الجزائري حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تم إنجاز أربعة سيناريوهات تعيش الاحتمالات والتصورات التي يؤول إليها الإقليم الجزائري في ظل المعطيات الراهنة مع تحديد السيناريو المقبول[1]

[1] دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000/2014، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس 2014، ص 20

ثانيا: السناريوهات الأربعة

وهي التوازن الإداري وحركية التوازن يليه الإقليم التنافسي إضافة إلى الإقليم المتناثر.

-1التوازن الإداري

هذا السيناريو يعطي تصور تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح تطور الساحل من حيث السكان والقواعد الإنتاجية، بحيث قد يتواجد 55% من السكان في الشمال ويتوزع 45% منهم على الهضاب العليا والجنوب مستقبلا، ويرتكز هذا السيناريو على منطق مركز يكون أولوية للدولة فيها، بحيث يتجلى دورها في الشروع في سياسة الأشغال الكبرى، هيكلة البنية الحضرية للأقاليم التي يعاد فتحها لاستقبال سكان جدد عن طريق مدن جديدة، بعث الأنشطة التي تدعم التنمية الاقتصادية بالهضاب والجنوب مع خلق قواعد للإنتاجية فيها، تحويل الوحدات العمومية الكبرى وتطوير جهاز تشريعي مدعم

2حركية التوازن:

يرمي هذا السيناريو إلى إنشاء أقطاب للتوازن وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي، بما في ذلك التوازن بين الحضر والريف عن طريق إنشاء أقطاب حضرية مهيكلة للوسط الريفي.

كما يتم تحديد استراتيجية إقليمية قوية ضمن منظور تهيئة مستدامة ترمي إلى نشر الحركية التي يعرفها الساحل على كافة المناطق التلية بالارتكاز على شبكة حضرية مهيكلة ومجهزة للقيام بوظائف أكثر تميزا، مع إنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا وأرخيلات من الوحدات الحضرية بالجنوب،[1]

[1] سميرة ديب، سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة،ع08.ص170

قصد بروز نظام حضري على مجموع الإقليم يكون متسلسلا ومتكيفا مع التشكيلات الفضائية داخل الإقليم الوطني، وأخذ طاقة التحمل البيئية للأقاليم بعين الاعتبار لأجل حماية الأوساط الطبيعية، والحد من الآثار البيئية الناجمة عن التهيئة، وحماية المجمعات العمرانية.

-3الإقليم التنافسي

يجسد هذا السيناريو إعادة تشكيل التراب الوطني بإعطاء كل الفرص الاقتصاد السوق، مع احتفاظ الدولة بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب، وذلك بسياسة محدودة موجزة لتعزيز الأقطاب الأكثر حركية من أجل دعم تحولها الفعال، وهذا ما سينتج عنه هجرات داخلية تميز المناطق الساحلية والمدن ذات القواعد الإنتاجية القوية، كما أن عالم الريف يتميز بثبات السكان في المناطق المجاورة للمدن الكبرى نتيجة الاستفادة من خدمات هذه الأخيرة، أما باقي الفضاءات الأخرى فتعرف تصحرا مكبوحًا بنظام المساعدات العمومية للسياسات التعويضية، والتي قد يترتب عليها ردود فعل رافضة تطفو على السطح ظواهر الإقصاء والفقر والاقتصاد الموازي، كما قد ينجم عنها اختلال في التعمير نتيجة الهجرات نحو الأقطاب والمدن الكبرى.

-4الإقليم المتناثر:

يعطي هذا السيناريو صورة عن سيناريو لا مقبول أي متشائم، بحيث أن الدولة تعيش على المداخيل البترولية، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على مرافقة عملية الانتقال السياسي والاقتصادي، وينتج عن ذلك تنظيما عشوائيا للإقليم، من خلال الاستقطاب الذي يعرفه الساحل والمدن الكبرى، وعلى رأسها الجزائر العاصمة، وهذا ما يمنع من بروز أقطاب للتوازن.[1]

[1] عبد الرحمن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز السعودية، مجلد 23، ع 1، ص 186

أما الأخرى تستقطب الإقليم بصورة محدودة، لأنها تعاني من نقص في التجهيز، ناهيك عن الاقتصاد الريفي ضعيف الأداء الذي لا زال موجها ومدعما لتحويلات المداخيل البترولية رغم وجود أقاليم فلاحية تنافسية ومتميزة بالقرب من المدن، لكنها مهددة بالتعمير، ورغم هذا كله لم تعد الإجراءات الموجهة لحماية البيئة كافية أمام الضغط البشري القوي وقليل التنظيم.

الفرع الثاني: الرهانات

بعد تحديد الهدف من خلال المفاضلة بين السناريوهات واستنباط السيناريو المقبول، فإن تحقيق هذا الهدف الرامي إلى وضع معالم جزائرية متوازنة ومستدامة وتنافسية، اصطداما بجملة من الرهانات لابد من الوقوف أمامها، وقد حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في ستة رهانات وهي كالتالي:

أولا: نضوب الموارد وأساسها الماء

إن ضعف الموارد والثروات يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية، وهذا في ظل الاستغلال المفرط لهذه المواد والتي نتج عنها ندرة في المياه، هشاشة في التربة والأنظمة البيئية، التعرض للمخاطر الكبرى بالتعمير غير المراقب، إهمال التراث الثقافي الأمر الذي يستوجب اعتماد مبدأ الديمومة البيئية للتحكم في استراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وعلى هذا الأساس لابد من إيجاد آليات للحفاظ على هذه المواد أو توفيرها باستعمال التكنولوجيات النظيفة والجديدة

ثانيا : أزمة عالم الريف

نظرا لانتشار سكان الريف على مشارف المناطق الحضرية والقطاعات التنافسية، فإن باقي المناطق الريفية الأخرى تتعرض إلى نزوح ريفي قد يؤثر في عملية التعمير وطبيعة المباني العمرانية، مما يستوجب انتهاج سياسة التجديد الريفي وهذا لاستعادة القوى لطبيعتها الفلاحية، وحماية باقي المناطق الأخرى من الضغط العمراني.[1]

[1] حسونة عبد الغني الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة بسكرة 2012/2013، ص11

ثالثا : انحلال الرابط الديمغرافي والاقتصادي

يشكل فك الارتباط الديمغرافي والاقتصادي التحدي الوطني الكبير، وهذا ما يستوجب تجنيد كل الإمكانيات للقضاء على الظروف المعيشية الهشة، لأن الهيكل الاقتصادي مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد، الأمر الذي قد يؤثر بشكل غير مباشر على مجال التعمير والبيئة نتيجة البناءات الفوضوية

رابعا: الأزمة الحضرية

تناول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هذه الأزمة واعتبرها من أولوياته، وهذا لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة لأن التعمير يؤدي إلى ريف قاحل وإلى عقم البيئة بحيث تنمو المدن بلا تمركز ولا نوعية ولا انسجام، الأمر الذي يؤثر على دخولها المنافسة الدولية، وهذا لأن خيارات التعمير هي خيارات مجتمع ونمط اقتصادي يعبر عن الهوية والأبعاد الإنتمائية للمجتمع.

خامسا: الانفتاح الاقتصادي

إن موقع الجزائر القريب من الاتحاد الأوروبي، وانتمائها للقارة الإفريقية والعالم العربي وكذا المغرب العربي، يجعلها تقيم علاقات اقتصادية مع هذه الكيانات لاسيما الفضاءات الجوارية، لكن وللانخراط في هذه الحركية عليها أن تهيئ إقليمها وفق معايير الجاذبية والتنافسية، وتشكل قواعد للإنتاج والمبادلات كبنى تحتية لذلك، وفق تنمية مستدامة تراعي البيئة العمرانية[1]

[1] زيد المال صافية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه في العلوم تخصص قانون دولي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص 63

سادسا : تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي

الخلق علاقة إقليمية وتقوية الروابط لابد من تحقيق تنمية تتقاطع مع الديمقراطية، عن طريق إشراف الدولة وإشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في ظل تشاور فعلي وفعال، يعكس حكما رشيدا يحقق تنمية عمرانية مستدامة كجزء من أجزاء التنمية العامة والشاملة

المبحث الثاني:البعد البيئي للمخططات الجهوية والقطاعية

يتطلب تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جملة من الأدوات، منها ما هي مالية ومنها ما هي بشرية، ومنها ماهي مادية، لكن هذه الأدوات تخضع إلى توجيه وتقوم بواسطة مجموعة من المخططات، يتم اعتمادها لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والتي يمكن تقسيمها إلى مخططات جهوية، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول) ومخططات قطاعية سنتطرق إليها في مطلب ثاني)

المطلب الأول: المخططات الجهوية

تعد المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم أداة ثانية بعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وحلقة من سلسلة المجسدة للسياسة الوطنية له، إذ أنها مخططات ذات بعد جهوي، وذات طبيعة توجيهية، تقوم برسم الخطوط العريضة للأقاليم، كذلك تبسيط أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، تقوم المخططات الجهوية بتحديد أهداف أساسية لتنمية الإقليم الجهوي كما لها أهمية خاصة ضمن مخططات ماكر وتعميرية-Macro Urbain، كونها تفصل ما جاء في مضمون المخطط الوطني للتهيئة من توجيهاته في المجالات المختلفة وللتوضيح أكثر سنعرج في فرع أول) على تعريف المخططات الجهوية، وإعدادها في فرع ثان أما مواضيعه فخصصناها في (فرع ثالث)[1]

[1] براهيمي موفق البعد البيئي لقواعد التهيئة والتعمير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون إدارة معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، أبوبكر القايد 2016/2017، ص 27، 28

الفرع الأول: تعريف المخطط الجهوي

انتهج المشرع الجزائري أسلوب التخطيط الجهوي كأداة لتهيئة الإقليم أول مرة خلال القانون رقم 87/03 المتعلق بالتهيئة العمرانية الملغى بموجب القانون رقم 01/20 بعد تبلور فكرة ضرورة القضاء على الاختلالات والفوارق الجهوية الناتجة عن السياسة التنموية، وتشجيع التنمية المتكاملة بإيجاد مخططات تقوم على فكرة التدرج، والنظرة الفوقية الشمولية تبدأ من المستوى الوطني، الجهوي ثم المحلي.

وبعد تكريس مفهوم التنمية المستدامة، ارتقى المخطط الجهوي إلى أداة التهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، حيث يحدد وبالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة.

يعتبر المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم أداة خاصة ذات بعد إقليمي، تتكفل بتهيئة مجموعة من الولايات التي تشكل في مجموعتها جهة أو إقليم، ولها خصوصيات تضاريسية مشتركة ووجهات إنمائية متكاملة واستعمالات متبادلة للموارد الطبيعية، كما يمكن إعتبارها أيضا أداة استراتيجية ذات طبيعة توجيهية، تكرس فكرة التنظيم العمودي للإقليم من خلال مراعاة المبادئ والأهداف المقررة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتهدف إلى القضاء التدريجي على الاختلالات والفوارق الجهوية وتشجيع التنمية الجهوية المستدامة من خلال تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية باعتبارها فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات ما تجدر الإشارة إليه، أن القانون رقم 10/02 نص على المخططات الجهوية تحت اسم مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية، والتي يبلغ عددها تسعة، وتتمركز حول المدن الأربعة الكبرى، فضاء رئيسي للتخطيط الاستراتيجي وهذا عن طريق إشراك عدة ولايات.[1]

[1] يوسفى نور الدين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وسيلة المحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق والحريات ع ت كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 434

و يكون من مصلحتها الاشتراك في تجمع إقليمي، بحيث تكون لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية متماثلة أو متكاملة.

الفرع الثاني: إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم

كرس المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 03/10 الطابع الجهوي في التسيير الذي يحكمه ويديره جهاز مركزي كبديل عن الطابع المحلي والإقليمي والإداري، باعتباره أسلوب حديث ومبتكر للتسيير والحفاظ على البيئة مراعيا بذلك الامتداد الطبيعي للإقليم؛ حيث يمكن الاعتماد على الطابع الساحلي الصحراوي، السهوب... إلخ، كبديل عن الولايات والبلديات من أجل الحفاظ على الطبيعة.

وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره الجزائر غدا على ضرورة تفعيل دور المخططات الجهوية لزيادة التكامل بين الولايات على المستوى الجهوي.

حيث يعتبر المخطط الجهوي الإطار الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية وكذلك الإطار الأنسب لتحقيق الحماية الوقائية للبيئة، فبعدما أظهرت المخططات البيئية المحلية عدم قدرتها على استيعاب المشاكل البيئية ظهر التخطيط الجهوي كإطار أوسع وملائم لمواجهة هذه المشاكل، وهذا لتوافق توجيهاته مع خصائص الأسرار البيئية التي لا تعترف بالحدود الإقليمية والتقسيمات الإدارية، كما أنه يراعي أيضا التمايز البيئي لمختلف الأقاليم.

كما أشار المخطط الأزرق، وهو تقرير أعدته وزارة الداخلية إلى الآثار السلبية لنظام التوزيع الإقليمي للاختصاصات المحلية لمكافحة التلوث، وأفضل مثال قدمناه تلوث وادي[1]

[1] كريا عيسى آسيا، العلاقة بين السياسات التنموية وحماية البيئة، إدراج البعد البيئي ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مجلة تشريعات التعمير والبناء، ع 5 الجزائر 2018، ص 21

الفرع الثالث : مواضيع المخطط الجهوي

تتولى الدولة إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم لمدة مماثلة لمدة المخطط الوطني ويعمل بالتوافق معه، وأهم ما يعالجه هذا المخطط يتمثل في:

-المؤهلات والوجهات الأساسية الخاصة بالفضاء المقصود.

-تموقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.[1]

-الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد لا سيما الماء.

-تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي والتضامن واندماج السكان، توزيع

-الأنشطة والخدمات والتسيير المحكم للفضاء.

-ترتيبات تنظيم البيئة الحضرية والتطوير المنسجم للمدن.

-برمجة البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

-الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتنميته.

-ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد إحياء الفضاءات الريفية.

-يومى بوضع أدوات للتهيئة والتخطيط الحضري أو البيئي لكل فضاء خاضع للأحكام والإجراءات الخاصة.

-الأعمال التي تتطلبها الفضاءات الهشة بيئيا أو اقتصاديا وسبل معالجتها

–الشلف الذي يتكون من تجمع عمراني لأزيد من 05 ولايات.[2]

[1] مصباحي مقداد، قواعد التهيئة والتعمير ودورها في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف 2، 2016، ص 113

[2] عبد الرحمان يوسف شاهين استخدام أسلوب السيناريو وتطبيقاته في التخطيط التربوي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، 2003، ص 32

المطلب الثاني: المخططات القطاعية

المخططات القطاعية أو المخططات التوجيهية للبنى التحية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية هي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه بحيث هي الأدوات التي تنظم وتوجه وتهيكل جميع البنى التحتية الكبرى، والخدمات ذات المنفعة الجماعية، التي تعود بالنفع العام على جميع الإقليم وللتعرف أكثر على هذه المخططات سنتطرق أولا إلى إعداد ومحتوى المخططات القطاعية في الفرع الأول، إضافة إلى أن التخطيط إليه في الجزائر انحصر خلال عشريات الماضية على الجانب القطاعي، والذي شمل ثلاث مجالات سنوضحها في الفرع الثاني

الفرع الأول: إعداد ومحتوى المخططات القطاعية

المخططات القطاعية هي أدوات تهدف لتوجيه وتقويم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، سنبين إعدادها أولا، بعد ذلك سنتطرق إلى محتواها.

أولا: إعداد المخططات القطاعية

صدر المرسوم التنفيذي 05/443 المؤرخ في 14/11/2005 المتضمن كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ومجال تطبيقها ومحتواها، وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها، والذي أنشئ بموجب لجنة مركزية لكل قطاع، وفق قرارات وزارية مشتركة بين الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والوزير المعني، مهمتها إعداد مشروع المخطط وتنظيم مختلف الاستشارات التي تشمل:

-استشارة كل من المجلس الوطني لتهيئة الإقليم طبقا للمادة 21 من القانون01/20[1]

[1] تكواشت كمال، التعمير والبناء في التنظيم واعادة التنظيم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017، ص 15

-استشارة الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم طبقا للمادة 51 من نفس القانون.

-استشارة المجالس الشعبية الولائية والأجهزة التنفيذية الولائية المعينة

ثانيا : محتوى المخططات القطاعية

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 05/443 على أنها تتضمن ما يلي:

-تحليلا استشرافيا للميدان المعني بالمخطط التوجيهي القطاعي المعد على أساس جرد مادي اجتماعي، اقتصادي وفضائي، وتشخيص عام للقطاع المعني وتطوره، مرفقا بمجموعة من الخرائط على أسهم المناسب.

-الأعمال التي يجب القيام بها على المدى القصير والمتوسط والطويل

-المشاريع ذات الأولوية عند الاقتضاء.

-كل الاحكام التي يمكن أن تكون مطلوبة لتنفيذ المخطط التوجيهي القطاعي.

تضيف المادة 10 و 11 من المرسوم التنفيذي على أن هذه المخططات يجب إعدادها والمصادقة عليها قبل 31/12/2006، أما مراجعتها فتكون بنفس كيفيات المصادقة عليها.

الفرع الثاني: مجالات التخطيط البيئي القطاعي

شمل التخطيط البيئي في جانبه القطاعي مجال حماية المياه، ومجال تسيير النفايات، ومجال التهيئة العمرانية.

أولا: التخطيط المتعلق بقطاع المياه

يتضمن المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية والأحواض الهيدوغرافية كأداة لاستغلال وتسيير وحماية الموارد المائية المتاحة، يهدف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض المياه ضمن أطرها الجهوية والإقليمية.[1]

[1] براهيمى موفق، مرجع سابق، ص 65

أقر الشرع الجزائري نظام التخطيط الوطني أو التخطيط الرئيسي لتهيئة الموارد المائية واستغلالها، لغرض إيجاد الإجراءات الضرورية لتنسيق المخططات الجهوية لتهيئة المياه واستعمالها وتوقع حالات تحويل الموارد المائية وشروطها ضمن الأطر الإقليمية المختلف الأحواض الهيدوغرافية.

-1أهداف مخطط المياه

يتم بذل الكثير من الجهد في إدارة الموارد المائية نحو الاستخدام الأمثل للمياه وتقليل التأثير البيئي لاستخدام المياه على البيئة الطبيعية، تستند ملاحظة المياه إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه كجزء لا يتجزأ من النظام البيئي، حيث تساعد كمية ونوعية النظام البيئي في تحديد طبيعة الموارد الطبيعية[1]

-2الإجراءات المتبعة لإعداد مخطط المياه والمصادقة عليه:

تعمل وزارة المياه والهيئات والمؤسسات التابعة لها على إعداد المخطط المتعلق بقطاع المياه، وذلك من خلال ممارسة الصلاحيات المسموح لها في التشريعات القانونية والخطط المائية والبيئية وفقا لاستراتيجية إصلاح قطاع المياه والسياسة العامة للدولة والوزارات، حيث يتولى الوزير تنفيذ السياسة العامة للحكومة وذلك بالإشراف على وضع الخطة، ضمن خطة مجلس الوزراء، ومتابعة تنفيذها وتقديم التقارير على مستوى تنفيذ القرارات وأوامر مجلس الوزراء إلى المجلس حسب النظام، فالمجلس الذي يتكون من الوزير أساسا ووكلاء الوزارة ومستشاري ومدير الإدارة العامة والمدير العام لمكتب الوزير، حيث يقدم المجلس المشورة للوزير فيما يعرض عليه من مسائل متعلقة بنشاط الوزارة والتي تمارس الصلاحيات التالية:

-وضع مراجعة الاستراتيجيات والسياسات العامة لتنمية وإدارة الموارد المائية وتطوير خدمات المياه، كذلك حماية البيئة وحماية السدود والمنشآت المائية.[2]

[1] براهيمي موفق، مرجع سابق، ص 65

[2] شوك مونية الوسائل القانونية لوقاية البيئة من مخاطر التعمير في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف 2، 2016، ص 39

-العمل على تعزز دور مساهمة المجتمعات المحلية في تكاليف وتشغيل وصيانة وإدارة مشاريع المياه.

-إعداد خطط كل الوزارة السنوية والخماسية وتنسيقها مع مشروعات الخطط المرفوعة من الهيئات التابعة للوزارة واعتمادها كخطة موحدة للوزارة.

ومن خلال المبادرة على إعداد المخطط المتعلق بقطاع المياه، يتم المصادقة عليه من طرف وزارة المياه عن طريق التنظيم، بتنسيق المخطط والبرامج للهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة

ثانيا : المخطط الوطني لتسير النفايات

عرف المشرع الجزائري النفايات من خلال القانون رقم 04/19 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها على أنها البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمار.

كما صنفها أيضا إلى نفايات خاصة، بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة، النفايات المنزهة، وما شابهها، وهو بهذا التصنيف يكون قد راعى المعايير الاقتصادية والبيئية والتقنية

ويهدف إيجاد حلول استباقية، اتبع المشرع أسلوب التخطيط كالية وقائية يتمثل في: المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، والمخطط البلدي لتسيير النفايات البلدية وما شابهها

ثالثا : التخطيط المتعلق بالتهيئة العمرانية

عرف التخطيط المركزي للتهيئة العمرانية في الجزائر تأخرًا ملحوظا حيث لم يتم النص عليه إلا بموجب القانون 01/20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمتضمن السياسة الوطنية لتحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة بين الإقليم حسب مميزات وإمكانيات كل إقليم[1]

محرز نور الدين، التخطيط البيئي كالية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، ب ع، ص 188.
مداني بشرى هجيرة، التخطيط البيئي في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2019، ص 09 [1]

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن الأدوات والقواعد العامة للتهيئة والتعمير تساهم في حفظ النظام العام البيئي، هذا النظام الذي دعا جملة من الباحثين إلى تأطيره من خلال جمع عناصره لإحداث نظرية عامة للضبط الإداري العام البيئي، كما لا تنسى دور هذه الأدوات في تأطير القرارات الفردية العمرانية في تنظيم عمليات العمران وحماية البيئة، الأمر الذي نتطرق له في الفصل الموالي

الفصل الثاني: البعد البيئي للقرارات والدراسات الخاصة بالتعمير العملياتي

تمهيد

إذا كانت أدوات التخطيط العمراني، كالمخطط الوطني والمخططات المحلية، تُحدد الإطار العام لتنظيم المجال، فإن القرارات والدراسات العملياتية هي التي تُترجم هذا التخطيط إلى واقع ملموس على مستوى المشاريع الميدانية. ويتعلق الأمر أساسًا بالوثائق التي تُرافق طلبات البناء أو التجزئة أو الاستصلاح، كالقرارات الإدارية (رخص البناء، الهدم، التجزئة...)، والدراسات الفنية (كدراسة الأثر البيئي ودراسة مطابقة التهيئة...).

ويُعتبر إدماج البعد البيئي في هذه المرحلة من التعمير العملياتي أمرًا بالغ الأهمية، لأن التأثير الفعلي على البيئة لا يحدث في الوثائق الكبرى، بل عند تنفيذ المشاريع العمرانية في الميدان. لذلك حرص المشرّع الجزائري على إلزامية بعض الإجراءات البيئية، وجعلها شرطًا للموافقة على المشاريع أو منح التراخيص، بهدف تقليص الآثار السلبية للمشاريع العمرانية، وضمان احترام المعايير البيئية.

وسندرس في هذا الفصل مدى استحضار البعد البيئي في مختلف القرارات والدراسات التي ترافق التعمير العملياتي، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: رخص التعمير كآلية لحماية البيئة.

المبحث الثاني: دراسة التأثير على البيئة كشرط للمشاريع العمرانية.

المبحث الأول: رخص التعمير كآلية لحماية البيئة

تُعد رخص التعمير من أهم الوسائل القانونية التي تُنظم عملية البناء والتجزئة والهدم، وهي تمثل نقطة الالتقاء بين الإدارة والمالك أو المستثمر، حيث يُفرض من خلالها احترام القوانين العمرانية والبيئية. ولا تُعد الرخص مجرد إجراءات شكلية، بل وسيلة فعالة لضمان التزام المشاريع بالمعايير التقنية والبيئية، مما يجعل منها أداة رقابة ووقاية بيئية في ذات الوقت.

وقد نصت التشريعات الجزائرية، خاصة القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والمراسيم التنفيذية الصادرة بموجبه، على شروط خاصة تتعلق بالبيئة يجب احترامها عند منح مختلف الرخص، كما أعطت صلاحيات للهيئات البيئية للمساهمة في دراسة الملفات والموافقة عليها.

وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رخصة البناء ودورها في حماية البيئة.

المطلب الثاني: رخص التجزئة والهدم وموقعها من الاعتبارات البيئية.

المطلب الثالث: شهادة المطابقة كأداة لفرض الالتزام البيئي بعد الإنجاز.

المطلب الأول: رخصة البناء ودورها في حماية البيئة

رخصة البناء ليست مجرد ترخيص إداري، بل تُعد أداة تنظيمية تهدف إلى ضمان التوفيق بين المشروع العمراني والمصلحة العامة، بما فيها حماية البيئة والمحيط العمراني. ويترتب على منح هذه الرخصة التزام قانوني بالاحترام الصارم لمحتويات المخطط المصادق عليه، والمعايير البيئية المقررة في التشريعات والمراسيم التنظيمية.[1]

[1] خالد عنقر، رخصة التجزئة كالية للحد من التلوث البيئي بالإشعاع غير المؤين، مجلة تشريعات التعمير والبناء،ع2.2017,ص87

وقد أصبحت رخصة البناء، بموجب القوانين الحديثة، وسيلة رقابة استباقية على المشاريع ذات الأثر البيئي المحتمل، خاصة عند التوسعات العمرانية أو بناء منشآت في مناطق ذات حساسية بيئية وسنعالج هذا المطلب في الفروع التالية:

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لرخصة البناء

1- الأساس القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري

تستند رخصة البناء في الجزائر إلى القانون 90-29، والمرسوم التنفيذي 91-176، الذي يحدد كيفيات منحها وسحبها، ويُلزم طالب الرخصة بتقديم ملف تقني ومعماري مفصل، يُظهر احترام المشروع للمخططات التوجيهية والمحلية، إضافة إلى شروط البيئة والنظافة والسلامة.[1]

2- الطابع الإلزامي للرخصة في حماية المجال

لا يمكن إنجاز أي بناء بدون رخصة قانونية، ويُعد ذلك مخالفة تُرتب آثارًا جزائية وهدمًا إداريًا. وتُعد إلزامية الرخصة أداة لضبط استعمال الأرض ومنع التوسع العشوائي الذي قد يُلحق ضررًا بالمجال الطبيعي أو بالمناطق ذات القيمة البيئية.

3- الرخصة كوسيلة للوقاية من الأضرار البيئية

تفرض الرخصة في بعض الحالات تقديم دراسة بيئية أولية، خاصة في المناطق القريبة من الغابات أو الأودية أو الأراضي الفلاحية، وذلك لتقييم المخاطر المحتملة. وبهذا تكون الرخصة أداة لمنع بناء مشاريع قد تُهدد المحيط البيئي قبل حدوث الأثر.[2]

[1] مؤذن مأمون، محاضرات في مقياس التهيئة والتعمير، تخصص الدولة والمؤسسات، جامعة طاهري محمد، البليدة،2018.2019.ص35

[2] عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة، 2014/2015، ص74

الفرع الثاني: الشروط البيئية المرافقة لرخصة البناء

1- ضرورة احترام التوجيهات العمرانية البيئية

يتوجب على كل طالب رخصة البناء احترام التوجيهات البيئية التي تحددها أدوات التهيئة (PDAU، POS)، مثل عدم البناء في المناطق المصنفة كمساحات خضراء، أو القريبة من مجاري المياه، أو المعرضة للمخاطر الطبيعية. ويُعتبر أي إخلال بهذه التوجيهات مخالفة تستوجب الرفض أو السحب.

2- اشتراطات تقنية مرتبطة بالمحيط البيئي

تشترط رخصة البناء في عدة حالات تضمين الملف معطيات فنية حول طرق صرف المياه المستعملة، التهوية، توفير مساحات خضراء ضمن المشروع، وضمان عدم التأثير على الإضاءة أو الراحة البيئية للجوار. وتُعد هذه الاشتراطات وسيلة لحماية البيئة الحضرية.

3- إحالة المشروع على المصالح البيئية المختصة

عند وجود شك في تأثير المشروع على البيئة، تُحال الملفات إلى مديرية البيئة أو الهيئات المختصة لدراسة الأثر البيئي. وتُصبح موافقة هذه الجهات ضرورية في بعض الحالات، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع كبرى أو مناطق محمية، ما يُعزز الرقابة البيئية المؤسسية على الرخص.

الفرع الثالث: مسؤولية الإدارة في رفض أو تعديل المشروع لحماية البيئة

1- سلطة الإدارة التقديرية في منح الرخص

تتمتع السلطات المحلية، وخاصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، بسلطة تقديرية في منح أو رفض رخصة البناء، خاصة إذا تبين أن المشروع قد يمس بالبيئة أو يخالف التوجهات العمرانية. [1]

[1] مؤذن مأمون، مرجع سابق، ص 35

ويمنحها القانون حق فرض تعديلات على تصميم المشروع بما يتماشى مع حماية المحيط.

2- رفض الرخصة لعدم احترام المعايير البيئية

إذا لم يستجب المشروع للمعايير البيئية، أو تم تقديمه في منطقة غير قابلة للتعمير بيئيًا (كمنطقة سهل فيضاني، أو غابة مصنفة، أو مجرى مياه)، يجوز رفض الملف قانونًا، دون اعتبار للمصلحة الخاصة، ويُعلل الرفض بعناصر موضوعية حمايةً للمصلحة العامة البيئية.

3- إمكانية الطعن في قرارات المنع أو التعديل

يملك صاحب المشروع حق الطعن الإداري أو القضائي في قرار رفض أو تعديل الرخصة، لكن القضاء يُعطي الأولوية لحماية البيئة في حالة التعارض، ويُقر بشرعية الإجراءات الوقائية طالما أنها تستند إلى نصوص قانونية واضحة، ومبررات بيئية تقنية.

المطلب الثاني: رخص التجزئة والهدم وموقعها من الاعتبارات البيئية

لا تقتصر الرخص العمرانية المؤثرة في البيئة على رخصة البناء فقط، بل تشمل أيضًا رخص التجزئة والهدم، اللتين لهما دور كبير في تشكيل المحيط العمراني والتأثير على المجال البيئي. فرخصة التجزئة تُحدد كيفية تقسيم الأراضي واستعمالها، بينما تتحكم رخصة الهدم في إزالة البنايات، بما قد ينتج عنه تلوث أو تدمير لبيئة قائمة.

وقد حرص المشرع على ضبط شروط منح هاتين الرخصتين بما يراعي الاعتبارات البيئية، سواء عبر احترام توجهات التهيئة، أو حماية المناطق الحساسة، أو عبر فرض دراسات مسبقة وإشراف تقني صارم على الأشغال وسنعالج هذا المطلب في ثلاثة فروع:[1]

[1] بوطالبي سامي النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر دوره في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف -2 2016/2017، ص 134

الفرع الأول: رخصة التجزئة كأداة لضبط توسع العمران

1- تعريف رخصة التجزئة ومجال تطبيقها

رخصة التجزئة هي وثيقة إدارية تُمنح عند تقسيم قطعة أرض إلى عدة قطع مهيأة للبناء، وتخضع لشروط عمرانية وبيئية دقيقة. وتُعد هذه الرخصة أساسية للتحكم في توسع المدن وضمان عدم التعدي على المساحات الفلاحية أو الغابية.

2- الشروط البيئية المرافقة لرخصة التجزئة

تُشترط دراسة ميدانية لتحديد قابلية الأرض للتعمير، مع مراعاة وجود الموارد المائية، شبكات التطهير، طبيعة التربة، ومخاطر الفيضانات أو الانزلاقات. ولا تُمنح الرخصة إذا لم تتوفر هذه الشروط البيئية، أو إذا كانت الأرض مصنفة كمنطقة محمية.

3- دور المخططات التوجيهية في توجيه التجزئة

لا يمكن منح رخصة التجزئة إلا ضمن مناطق مهيأة وفق PDAU أو POS، مما يعني أن أي تجزئة عشوائية تُعد غير قانونية. وتمنع هذه المخططات تقسيم الأراضي في المناطق ذات القيمة البيئية العالية، أو خارج الحدود العمرانية المرسومة مسبقًا.

الفرع الثاني: الشروط البيئية لرخصة الهدم

1- الهدم كفعل عمراني ذو أثر بيئي مباشر

رغم أن الهدم يُعد خطوة سلبية من حيث البنية، إلا أنه يحمل آثارًا بيئية متعددة، كإثارة الغبار، تلويث الهواء، تراكم الردوم والنفايات، احتمال تدمير نباتات أو تهديد عناصر طبيعية محيطة بالموقع، أو حتى تعريض البنايات المجاورة للخطر، مما يجعل منه نشاطًا عمرانيًا يستوجب التنظيم والمراقبة.[1]

[1] ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2014، ص 73

2- ضرورة ضبط رخصة الهدم بشروط بيئية صارمة

لا تُمنح رخصة الهدم إلا بعد تقديم ملف تقني يوضح طريقة التنفيذ، أدوات الحماية، خطة إدارة النفايات، والاحتياطات الواجب اتخاذها لحماية الجوار والمحيط. وفي بعض الحالات، يُشترط إشراف تقني مختص، لا سيما إذا كانت البناية تقع في منطقة ذات قيمة تراثية أو طبيعية.

3- الآثار البيئية المترتبة عن الهدم العشوائي

الهدم غير المرخص أو غير المضبوط يؤدي إلى آثار بيئية خطيرة، كتشويه المنظر العام، تلويث الهواء، انتشار الحشرات، وتدهور النسيج العمراني. ولهذا أقرّ المشرّع الجزائري غرامات وعقوبات على عمليات الهدم غير المرخص بها، واعتبرها من بين المخالفات التي تمس بالصحة العامة والبيئة.

الفرع الثالث: دور رخص التجزئة والهدم في حماية المناطق المحمية

1- منع التجزئة في المناطق المصنفة بيئيًا

يحظر القانون تقسيم الأراضي الواقعة ضمن المناطق المحمية أو ذات الحساسية البيئية (كالغابات، المناطق الرطبة، السواحل...)، حتى وإن كانت ملكًا خاصًا، وذلك استنادًا إلى تصنيفات قانونية مسبقة ضمن وثائق التهيئة. وتُرفض رخص التجزئة في هذه الحالات حمايةً للتنوع البيولوجي ومنعًا للاعتداء على المحيط الطبيعي.

2- تقييد الهدم في المواقع ذات القيمة التاريخية أو البيئية

في حال وجود بنايات داخل مواقع أثرية، أو ضمن أحياء تاريخية، أو في محيط طبيعي محمي، لا يُسمح بالهدم إلا وفق شروط دقيقة، وبعد موافقة مصالح البيئة والثقافة. كما يُشترط تقديم بدائل تراعي انسجام المشروع الجديد مع المحيط المعماري والبيئي السابق.[1]

3- التنسيق مع الهيئات البيئية قبل منح الرخص

تشترط عدة ولايات وبلديات، خاصة في المناطق الساحلية أو الجبلية، مرور ملفات التجزئة والهدم على مصالح البيئة المحلية، للتأكد من عدم وجود تأثيرات غير قابلة للمعالجة. ويُعد هذا التنسيق ضمانة لتفادي تسليم رخص مخالفة تُسبب أضرارًا يصعب تصحيحها لاحقًا.

المطلب الثالث: شهادة المطابقة كأداة لفرض الالتزام البيئي بعد الإنجاز

بعد الانتهاء من أشغال البناء، لا يمكن استغلال المبنى أو ربطه بالخدمات العمومية إلا بعد الحصول على شهادة المطابقة، التي تُثبت أن الأشغال قد تمّت وفقًا لرخصة البناء والشروط المحددة فيها، بما في ذلك الجوانب البيئية. وتُعد هذه الشهادة بمثابة "الرقابة البعدية" التي تُمارسها الإدارة، وهي أداة فعالة لفرض احترام الالتزامات البيئية التي تم التعهد بها خلال دراسة المشروع وسنعالج هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الإطار القانوني لشهادة المطابقة

1- تعريف شهادة المطابقة ووظيفتها القانونية

شهادة المطابقة هي وثيقة إدارية تُسلّم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، تثبت أن البناء قد تمّ وفق ما هو مرخّص له. وهي شرط إلزامي لربط البناية بالشبكات، أو استغلالها قانونيًا، خاصة في المشاريع العمومية أو التجارية أو السكنية الجماعية.

[1] يزيد عبد القادر، مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في حماية النظام العام الجمالي في الجزائر، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة سيدي بلعباس ع 5 مارس 2018، ص 81

2- الأساس التشريعي والتنظيمي للشهادة

يستند تنظيم شهادة المطابقة إلى قانون التهيئة والتعمير (90-29)، والمرسوم التنفيذي 91-176، الذي نصّ على عدم جواز استغلال أي مبنى دون الحصول على هذه الشهادة، وجعلها خطوة إلزامية في كل مسار بناء قانوني، يرتبط فيها الفني بالقانوني والبيئي.[1]

3- الفرق بين شهادة المطابقة ورخصة الاستغلال

رغم تشابه الهدف بين الوثيقتين، إلا أن شهادة المطابقة ترتبط بالبنية المادية للمشروع، أما رخصة الاستغلال فترتبط بالنشاط المراد ممارسته داخله. في المشاريع ذات البعد البيئي، تُعد شهادة المطابقة المرحلة الأخيرة التي تُثبت الالتزام بكل ما ورد في الرخصة، خاصة من حيث حماية المحيط.

الفرع الثاني: البعد البيئي في شروط تسليم شهادة المطابقة

1- التحقق من احترام المواصفات البيئية أثناء الإنجاز

تشترط السلطات المختصة قبل تسليم شهادة المطابقة، التأكد ميدانيًا من احترام المشروع لكافة المعايير البيئية المنصوص عليها في رخصة البناء، مثل إنشاء المساحات الخضراء، أنظمة الصرف الصحي، العزل الحراري، والابتعاد عن المناطق المحمية. وتُرفض الشهادة إذا لم تُحترم هذه الالتزامات.

2- دور المعاينة التقنية والبيئية

يُكلف أعوان تقنيون بإجراء معاينة ميدانية تشمل كل الجوانب المتعلقة بالبناء، ويُمكن أن تُشرك مديرية البيئة عند الاقتضاء، خاصة إذا تعلق الأمر بمشاريع حساسة. ويتم تحرير محضر تقني يوضح مدى المطابقة البيئية للمشروع، وهو ما يُعد ضمانة قانونية لحماية المحيط العمراني.

[1] حية عفاف، المرجع السابق، ص 314

3- أثر عدم المطابقة على الوضع القانوني للبناء

في حال عدم الحصول على شهادة المطابقة، يُعتبر البناء غير مكتمل قانونيًا، ويُمنع من الربط بالخدمات، أو استغلاله بصفة رسمية. كما لا يمكن بيعه أو تأجيره أو تسجيله في المحافظة العقارية. وقد يؤدي عدم المطابقة البيئية إلى أمر إداري بإزالة التعديات أو إعادة الأشغال حسب المعايير.

الفرع الثالث: شهادة المطابقة كأداة ردعية ووقائية لحماية البيئة

1- منع استغلال البنايات المخالفة بيئيًا

تمثل شهادة المطابقة وسيلة فعالة لردع المخالفات البيئية، إذ لا يُمكن استغلال أي بناية لم تحترم الضوابط البيئية المحددة مسبقًا. ويُعد الامتناع عن منح الشهادة إجراءً ردعيًا يُجبر صاحب المشروع على الالتزام بالمعايير، وإلا بقي مشروعه غير قابل للاستغلال رسميًا.

2- تصحيح التجاوزات البيئية قبل منح الشهادة

تمنح شهادة المطابقة فرصة إضافية للإدارة لتصحيح الأوضاع البيئية المخالفة، إذ يمكن مطالبة صاحب المشروع بإعادة تهيئة المساحات الخضراء، أو تركيب أنظمة صرف، أو إزالة تعديات على الملك العام أو الطبيعي، قبل إصدار الوثيقة. وهذا يعزز من وظيفتها الوقائية.[1]

[1] بن ميهوب فوزي، إجراء دراسة مدى التأثير كالية لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012، ص 46

3- تدعيم الرقابة البعدية من خلال توثيق المخالفات

تُعتبر معاينات شهادة المطابقة وسيلة لتوثيق المخالفات، ما يسمح بتكوين قاعدة بيانات حول التجاوزات المتكررة، وتحديد المناطق أو الفئات التي تستلزم رقابة أكبر مستقبلًا. كما تُمكن من تحريك المتابعات القضائية أو الإدارية في حال تجاهل الملاحظات البيئية.

المبحث الثاني: دراسة التأثير على البيئة كشرط للمشاريع العمرانية

لقد أصبح من غير الممكن في ظل تطور التشريعات البيئية إنجاز أي مشروع عمراني له أثر محتمل على البيئة دون إجراء دراسة التأثير على البيئة (Étude d'impact sur l'environnement)، التي تُعد أداة علمية وقانونية تهدف إلى التنبؤ بالآثار السلبية للمشروع على الوسط الطبيعي والاجتماعي، واقتراح حلول للتقليل منها أو تعويضها.

وقد كرّس المشرع الجزائري هذه الدراسة كشرط إلزامي في عدة حالات، خاصة في المشاريع العمرانية الكبرى أو التي تقع في مناطق حساسة، وهو ما يعكس تطورًا في المنظور القانوني الذي انتقل من التركيز على "الترخيص" فقط إلى "التقييم البيئي المسبق" كشرط للتخطيط السليم وسنعالج هذا المبحث عبر ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: الإطار العام لدراسة التأثير على البيئة

تُعد دراسة التأثير على البيئة من بين أهم الأدوات القانونية والتقنية التي تهدف إلى ضمان إدماج البعد البيئي في مسار اتخاذ القرار المتعلق بالمشاريع العمرانية والتنموية. وتقوم هذه الدراسة على تحليل علمي دقيق لتحديد الآثار المحتملة للمشروع على المحيط الطبيعي والإنساني، مع اقتراح تدابير وقائية وتعويضية لتقليل تلك الآثار.[1]

[1] بن ناصر يوسف رخصة البناء وحماية البيئة المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ع 04، ص 829

وقد اعتمدها المشرّع الجزائري في إطار القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وحدد شروطها، ومجال تطبيقها، ومحتواها، والإجراءات المتعلقة بها، مما جعل منها ركيزة أساسية في تخطيط المشاريع وسنعرض هذا المطلب عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: التعريف القانوني والوظيفي لدراسة التأثير

1- التعريف القانوني

عرف القانون 03-10 دراسة التأثير بأنها وثيقة تقنية تُعدّ مسبقًا لتقييم الانعكاسات البيئية المحتملة لمشروع ما، وتحديد الإجراءات التي من شأنها الحد من آثاره السلبية. وهي شرط لازم للموافقة المسبقة على تنفيذ المشاريع الخاضعة لها.

2- البعد الوقائي للدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها آلية وقائية، تُستعمل قبل مباشرة المشروع، أي قبل فوات الأوان. فهي تُقدّم توقعات دقيقة حول المخاطر البيئية، وتُمكّن من إدخال التعديلات أو اتخاذ تدابير قبلية، عكس الرقابة البعدية التي تكون بعد ظهور الأثر.[1]

3- الطابع الإلزامي للدراسة في بعض المشاريع

ألزمت التشريعات الجزائرية بإجراء دراسة التأثير على البيئة في فئات محددة من المشاريع العمرانية، خصوصًا تلك التي تُقام على أراضٍ طبيعية أو قريبة من مناطق حساسة، أو المشاريع الصناعية الكبرى داخل النسيج الحضري.[2]

---

[1] بن ناصر يوسف رخصة البناء وحماية البيئة المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ع 04، ص 829

[2] قنانة سيلية، جودي لويزة، قانون التعمير قانون الحماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع عام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2017 ص48

الفرع الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لدراسة التأثير على البيئة

1- الأساس التشريعي للدراسة في القانون الجزائري

يُعد القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع الأساسي الذي نصّ على دراسة التأثير على البيئة، إلى جانب المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المحدد لكيفيات إعدادها ومحتواها، والقرارات الوزارية التي تُحدد المشاريع الخاضعة لها.

2- الجهات المكلفة بإعداد ومراقبة الدراسة

يُنجز الدراسة مكتب دراسات معتمد من طرف وزارة البيئة، بناء على طلب صاحب المشروع، وتُعرض لاحقًا على مصالح البيئة لمراجعتها وإبداء الرأي التقني. كما يُمكن استشارة هيئات أخرى كمديريات التعمير أو المياه أو الفلاحة حسب طبيعة المشروع وموقعه.

3- محتوى الدراسة وشروط المصادقة عليها

يجب أن تتضمن الدراسة توصيفًا دقيقًا للموقع، وتحليلًا للآثار المحتملة (هواء، ماء، تربة، ضجيج، تنوع بيولوجي...)، واقتراحًا لبدائل وتدابير وقائية أو تصحيحية، وخطة متابعة لاحقة. ولا تُعتمد الدراسة إلا بعد عرضها على لجنة تقييم خاصة، تصدر رأيًا بالموافقة أو الرفض أو التعديل.[1]

[1] جيلاني جادي، حماية البيئة من خلال أدوات التعمير الفردية، مذكرة لنيل شهادة المستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2017/2018، ص 21

الفرع الثالث: دور دراسة التأثير في دمج البعد البيئي في التخطيط

1- الدراسة كأداة لدمج المعايير البيئية في القرارات العمرانية

من خلال دراسة التأثير، يتم دمج البعد البيئي في مراحل التخطيط والتصميم للمشاريع، وليس فقط أثناء الإنجاز أو بعده. فهي تفرض على صاحب المشروع التفكير في البيئة منذ البداية، مما يُسهم في إنشاء مشاريع أكثر احترامًا للمحيط وأقل تكلفة بيئية.

2- مساهمة الدراسة في تحسين نوعية المشاريع العمرانية

غالبًا ما تؤدي نتائج الدراسة إلى إعادة تعديل تصميم المشروع، كإبعاد منشأة عن مجرى مائي، أو تقليص المساحة المبنية للحفاظ على غطاء نباتي، أو تغيير المواد المستعملة لتقليل الانبعاثات. وهذا يُحسّن من جودة المشروع، ويمنحه بعدًا استراتيجيًا في الاستدامة.[1]

3- الوظيفة التشاركية لدراسة التأثير

تُعد دراسة التأثير فضاءً للحوار بين صاحب المشروع، الجهات الإدارية، والمجتمع المدني. إذ يتم عرضها للنقاش في جلسات عمومية في بعض الحالات، وتُأخذ الملاحظات بعين الاعتبار. وهذا يعزز من قبول السكان للمشاريع، ويُقلل من النزاعات المحتملة مستقبلاً.[2]

[1] جيلاني جادي، مرجع سابق، ص19

[2] القانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، والذي يحدد قواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسميةالعدد44لسنة2008

المطلب الثاني: مجال تطبيق دراسة التأثير في المشاريع العمرانية

لا تخضع كل المشاريع العمرانية لدراسة التأثير على البيئة، بل حدد المشرّع الجزائري فئات معينة من المشاريع التي تُعتبر ذات أثر محتمل على البيئة، إما بسبب طبيعتها، أو بسبب موقعها، أو بفعل حجمها. ويهدف هذا التحديد إلى تركيز الجهد الرقابي على المشاريع الخطرة أو ذات التأثير الواسع، دون إثقال كاهل المشاريع البسيطة بإجراءات طويلة.

وقد أصدر الوزير المكلف بالبيئة قائمة رسمية تُحدد بدقة المشاريع العمرانية والتنموية التي تُلزم بإنجاز هذه الدراسة، بالإضافة إلى حالات خضوع مشاريع أخرى لدراسة "مبسطة للتأثير"، عندما تكون الآثار محدودة وقابلة للمعالجة بسهولة وسنعالج هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المعايير المعتمدة لتحديد المشاريع الخاضعة للدراسة

1- معيار طبيعة المشروع

تُلزم بالدراسة المشاريع العمرانية التي تندرج ضمن أنشطة مُلوثة أو تُحدث تغييرات كبيرة على المحيط، مثل: المناطق الصناعية، الأحياء السكنية الكبرى، المرافق السياحية الضخمة، أو المجمعات التجارية.

2- معيار موقع المشروع

يُخضع المشرّع مشاريع معينة للدراسة بسبب موقعها الجغرافي، حتى وإن كانت بسيطة، إذا كانت تقع داخل منطقة حساسة، مثل السواحل، الغابات، الأودية، الأراضي الفلاحية الخصبة، أو المناطق المصنفة محمية.[1]

[1] القانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، والذي يحدد قواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسميةالعدد44لسنة2008

3- معيار حجم المشروع وآثاره المحتملة

كلما زاد حجم المشروع (من حيث المساحة أو عدد السكان أو استهلاك الموارد)، زادت احتمالية خضوعه للدراسة. ويأخذ القانون في الحسبان تأثيره على الهواء، الماء، التربة، التنوع البيولوجي، والبنية الاجتماعية للسكان.

الفرع الثاني: أمثلة عن المشاريع العمرانية الخاضعة لدراسة التأثير

1- المناطق العمرانية الكبرى والتوسعات السكنية

تُلزم دراسة التأثير في كل مشاريع إنجاز أحياء أو مدن جديدة، خاصة إذا تجاوزت عددًا معينًا من الوحدات السكنية، أو كانت تشمل تجهيزات عمومية ضخمة. فهذه المشاريع تُحدث تحولات مجالية وبيئية كبيرة تتطلب تقييمًا دقيقًا مسبقًا.

2- المرافق ذات الطابع التجاري أو السياحي الكبير

المجمعات التجارية الكبرى، المراكز الترفيهية، الفنادق والمنتجعات السياحية ذات الحجم الكبير تخضع أيضًا للدراسة، نظرًا لاستهلاكها المكثف للطاقة والماء، وتأثيرها على التنقل، وجودة الهواء، وتوليد النفايات.

3- مشاريع الطرق والبنى التحتية في المناطق البيئية الهشة

كل مشروع يتعلق بشق طرق جديدة، أو بناء جسور، أو تجهيزات بنيوية (محطات طاقة، صرف صحي...) داخل مناطق غابية، جبلية، أو قريبة من السواحل، يُعد مشروعًا ذا حساسية بيئية عالية، ويستوجب دراسة التأثير قبل الترخيص له.[1]

[1] براهيمي موفق، المرجع السابق، ص 137

الفرع الثالث: الاستثناءات والحالات الخاصة في تطبيق الدراسة

1- المشاريع الصغيرة ذات التأثير المحدود

لا تُلزم المشاريع العمرانية الصغيرة، كالمساكن الفردية أو المحلات التجارية البسيطة، بإنجاز دراسة التأثير على البيئة، إلا إذا كانت واقعة في مناطق محمية أو ذات طابع هش، أو كانت طبيعة النشاط تُشكّل خطرًا غير مباشر على المحيط.

2- دراسة التأثير المبسطة في الحالات المتوسطة

في بعض الحالات، تُطلب دراسة مبسطة للتأثير (Évaluation environnementale simplifiée) للمشاريع التي لا تُحدث تأثيرًا كبيرًا، لكنها بحاجة لتقييم أولي ومراقبة. ويُعتبر هذا الإجراء توازناً بين حماية البيئة وتسهيل الاستثمار.

3- إمكانية إعفاء المشروع بقرار مبرّر

في حالات استثنائية، يمكن للسلطة الإدارية إعفاء مشروع معين من دراسة التأثير، إذا ثبت بالتقارير التقنية أو المعاينات الميدانية أنه لا يُشكل أي خطر بيئي، أو إذا سبق دراسته ضمن مخطط تهيئة يتضمن تقييماً بيئياً شاملاً.

المطلب الثالث: أثر الدراسة البيئية على القرار العمراني

إن أهمية دراسة التأثير البيئي لا تقتصر على كونها وثيقة مرافقة لملف إداري، بل تتجلى في كونها عنصرًا محددًا في اتخاذ القرار العمراني من حيث قبول المشروع أو رفضه أو تعديله. فنتائج الدراسة تُعد مرجعًا علميًا وإداريًا لأي قرار ترخيص، وتشكل أداة توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.[1]

[1] بوطالبي سامي النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر دوره في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف -2 2016/2017، ص 134

ولهذا، فقد أدرج المشرع الجزائري دور هذه الدراسة ضمن مراحل اتخاذ القرار، وأعطاها صفة الإلزامية والمرجعية، مما يجعلها حجر الزاوية في المشاريع ذات الأثر البيئي المحتمل وسنعالج هذا المطلب عبر الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: الدراسة كشرط مسبق في منح التراخيص العمرانية

1- شرطية الدراسة في المشاريع الخاضعة لها

لا يمكن لأي جهة إدارية أن تُصدر رخصة بناء أو اعتمادًا لمشروع عمراني كبير دون الاطلاع على دراسة التأثير والموافقة عليها من طرف الجهات البيئية المختصة. ويُعتبر تجاوز هذا الإجراء مخالفة يعرض القرار الإداري للإلغاء القضائي.

2- ارتباط قرار الترخيص برأي لجنة التقييم البيئي

تُعرض الدراسة على لجنة تقنية مختصة على مستوى مديرية البيئة، تُصدر رأيًا تقنيًا يُرفق بملف المشروع. ويُشكل هذا الرأي أحد الأسس القانونية والإدارية التي يُبنى عليها قرار منح أو رفض الترخيص.

3- حالات تعليق أو تأجيل منح التراخيص بسبب الدراسة

في حال وجود تحفظات بيئية كبيرة، قد تُعلق الرخصة إلى حين تعديل المشروع أو إدخال تدابير وقائية إضافية، ما يجعل من الدراسة وسيلة لتعديل المسار قبل فوات الأوان، وتفادي أضرار يصعب تصحيحها لاحقًا.[1]

[1] عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة، 2014/2015، ص74

الفرع الثاني: التعديلات الناتجة عن نتائج دراسة التأثير

1- التعديلات التقنية على التصميم العمراني

غالبًا ما تؤدي دراسة التأثير إلى فرض تعديلات على التصميم الهندسي للمشروع، كإعادة توجيه المباني، تقليص المساحات المغطاة، رفع نسبة المساحات الخضراء، أو تغيير نوعية المواد المستعملة لتقليل الأثر البيئي.

2- تعديل موقع المشروع أو إلغاؤه

في بعض الحالات، تُوصي الدراسة بعدم ملاءمة الموقع المقترح للمشروع، ما يدفع السلطات إلى اقتراح تغيير مكان الإنجاز لتفادي الأضرار، أو في حالات قصوى، قد تؤدي التوصيات إلى رفض المشروع كليًا بسبب خطورته على البيئة.

3- إدماج أنظمة الحماية والتقليل من الآثار السلبية

تفرض الدراسة حلولًا عملية للتقليل من الانبعاثات، التحكم في النفايات، تهيئة أنظمة الصرف، عزل الضجيج، حماية التربة... إلخ. وتُجبر الجهات الإدارية صاحب المشروع على إدماج هذه الحلول ضمن دفتر الشروط كشرط للترخيص النهائي.

الفرع الثالث: أثر الدراسة على المتابعة والمراقبة البيئية بعد إنجاز المشروع

1- إنشاء آلية متابعة لاحقة لتنفيذ توصيات الدراسة

لا تتوقف وظيفة دراسة التأثير على مرحلة ما قبل الإنجاز، بل تشمل مرحلة ما بعده، من خلال خطة متابعة بيئية تُدرج ضمن الدراسة نفسها. وتتضمن هذه الخطة مؤشرات رقابية، ومواعيد تقييم، وإجراءات تدخل عند ظهور أضرار بيئية.[1]

[1] أنظر المادة 94 من القانون رقم 11/10 المؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر، ع 32 بتاريخ 03 جويلية 2011

2- إلزام صاحب المشروع بتنفيذ الإجراءات البيئية

يُجبر صاحب المشروع على تنفيذ كل الإجراءات الوقائية والتقنية المنصوص عليها في الدراسة، وتُصبح جزءًا من التزاماته القانونية. وفي حال الإخلال بها، يمكن للإدارة سحب الترخيص أو فرض عقوبات مالية أو إدارية.

3- إمكانية مراجعة المشروع بعد الإنجاز عند ظهور آثار غير متوقعة

إذا تبيّن لاحقًا أن المشروع يُحدث أضرارًا بيئية لم تكن متوقعة أو تم إغفالها، يجوز للإدارة إعادة تقييم الوضع، وفرض تدابير تصحيحية، أو في الحالات القصوى، توقيف النشاط أو تغيير وجهته، حمايةً للمصلحة البيئية.[1]

[1] جيلاني جادي، مرجع سابق، ص 19

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة نقول أن عمليات التعمير والبناء لم تترك للصدفة، بل نظمتها مجموعة من القواعد بدءا بالتخطيط إلى التنفيذ الفعلي ثم استغلال المبنى، بحيث تتجلى فيها كل مظاهر الرقابة من سابقة وآنية ولاحقة وحتى مستمرة في بعض المنشآت، وهذا في أجل تحقيق النظام العام بشتى عناصره للوصول إلى البيئة عمرانية تتجسد فيها كل الأبعاد البيئية

خاتمة

خاتمة:

مما تقدم يتبين لنا أن حياة الفرد تتوقف على البيئة والمحيط الذي يعيش فيه، إذ لا يمكن تحقيق حياة مستقرة في ظل بيئة متدهورة، من هنا تظهر لنا مجادلة بين متغيرين إثنين هما العمران والبيئة، وبالتالي فإن الاهتمام بالعمران القائم والرقابة على التعمير والبناء، يعد صورة من صور حماية البيئة، بحيث نلمس حصيلة ما وصلت إليه بعض المدن العالمية من اختلال بيئي نتيجة تدخلات الإنسان في مجال التعمير والبناء.

وللوقاية من التدهور البيئي الذي خلفته هذه الرعونة في تجسيد المشاريع العمرانية، كان لابد من اعتماد سياسات عمرانية لتحقيق التوازن البيئي، لكن المتتبع لمراحل التعمير في الجزائر، يلاحظ أنها عرفت عدة تغيرات وتطورات في منظومتها التشريعية، لا سيما بعد الاستقلال، إذ عرفت العديد من المشاكل العمرانية، الأمر الذي زاد من تعقيد البيئة، إذ واجهت العديد من التحديات في مجال العمران، فكان الاهتمام بهذا الأخير ضعيف جدا لاهتمام السلطة بضبط النظام السياسي وتحديد المؤسسات الدستورية

إلا أنه وبعد مخاض طويل بادرت الدولة بإعادة النظر في سياستها العمرانية لتسيير مجالها الترابي، عن طريق ضبط قواعد التعمير والبناء واستحضار البعد البيئي فيها، بحيث تجلى ذلك في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، من أجل تحقيق توازن إقليمي، باعتماد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كمرجع عام لتنفيذ هذه السياسة، ووضع العديد من التوجيهات والترتيبات لتسيير الإقليم الوطني، وهذا من خلال حماية الساحل والفضاءات الهشة والمعالم الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي من التعديات الناجمة عن التعمير والبناء، بالإضافة إلى إنشاء مدن جديدة لتحقيق توزيع سكاني متوازن وتخفيف الضغط على الساحل والمدن الداخلية، ناهيك عن التدخل لحماية المناطق العمرانية المتدهورة وإعادة تهيئتها، وكذا العمل على إعادة تمركز المؤسسات الصناعية ونقلها إلى العمق وبالتالي فإن المخطط والمخططات

المنفذة له حملت العديد من التوجيهات والترتيبات التي تقتضي استحضار البعد البيئي في مجال التعمير والبناء، ونفس الأمر ينطبق على الأدوات والقواعد العامة للتهيئة والتعمير، إذ ساهم قانون التهيئة والتعمير والنصوص المطبقة له في ضبط حركة التعمير والبناء، لكنها لم تف بالغرض المطلوب كاملا، والدليل على ذلك التعديلات المتكررة التي خضعت لها، فكان لابد من استصدار مجموعة من القرارات المسبقة لمباشرة عمليات التعمير والبناء، وهذا في شكل رخص وشهادات ودراسات بيئية، بغض النظر عن السيطرة القانونية للفرد على العقار، فإنه لا يمكن له ممارسة حقه في البناء إلا بعد استصدار رخصة البناء من قبل السلطة الإدارية المختصة.

كما أنه ورغم ذلك فإنه لا يسلم من الرقابة الآنية للإدارة وكذا الرقابة اللاحقة، وإن اقتضى الأمر للرقابة المستمرة والدائمة للقرارات المتعلقة بالتعمير والبناء المقيدة بالاشتراطات البيئية قصد تحقيق النظام العام البيئي، وبالتالي فإن المشرع لم يترك عملية التعمير والبناء للصدفة، بل نظمها بترسانة قانونية متخصصة

ومن خلال بحثنا هذا سجلنا بعض النتائج التي تحتوي على بعض الاختلالات والعوامل التي قد تؤثر في تطبيق قواعد التعمير والبناء، نلخصها فيما يلي:

النتائج:

-1نشر قرار مشروع أدوات التهيئة والتعمير للاستقصاء العمومي يعتبر غير كاف المشاركة المواطنين وبالأخص أصحاب الأراضي الذين قد لا يعملون به أصلا.

-2عدم وجود سياسة محكمة للإسكان، نظرا للطلب المتزايد على السكن، أدى بالأفراد إلى اللجوء إلى طريقة إنجاز البناءات الفوضوية.

-3عدم مراعاة الجانب الجمالي والتقني في التصاميم المعمارية، بحيث تظهر الأحياء على شكل عمارات متطاولة تفتقد لمعظم شروط السكن، أي الكمية قضت على النوعية.

-4توقف سياسة الإسكان الجزائرية على الدخل القومي للدولة، بحيث أن ضعف الموارد البديلة يؤدي إلى تذبذب هذه السياسة، وبالتالي لجوء الأفراد إلى البناءات الفوضوية في حالة عدم تلبية طلباتهم للسكن

-5ضعف الرقابة الآنية واللاحقة على أعمال البناء رغم الترسانة القانونية المحددة لهذه الأخيرة، مما يجعل المبنى لا يتوافق مع مضمون رخصة البناء، وبالتالي عدم تحقيق البعد البيئي المرجو

-6لا زالت سياسة التعمير والبناء في الجزائر تقليدية، مقارنة بما وصلت إليه بعض الدول الأخرى من تطور، وهذا في ظل ما أصبح يعرف بالبناء الأخضر والأبنية الذكية، إذ أصبحت واقعا مفروضا في هذه الدول المتطورة، نتيجة ما تساهم به في حماية البيئة والحفاظ على مواردها.

-7عدم إلزامية مرافقة ومتابعة المهندس المصمم الأعمال البناء الخاصة بالأفراد واقتصار عمله على إعداد التصميم فقط، الأمر الذي يؤدي بالفرد المستفيد من رخصة البناء أن يغير فيه أو يفهمه بالخطأ، وهذا ما ينجر عنه المساس بشكل المبنى، وبالتالي المساس بالبعد البيئي المراد تحقيقه

8_الرقابة البيئية لا تزال تعاني من بعض النواقص، خاصة في ما يتعلق بتكوين أعوان المراقبة، وتداخل الصلاحيات بين المصالح.

9_المجتمع المدني يضطلع بدور مهم، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب في مجال الرقابة البيئية على العمران.

إذن، هذه أهم النتائج التي استنبطناها من خلال بحثنا هذا، لذا يجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى جملة من التوصيات التي ينبغي مراعاتها في هذا الشأن، والتي نلخصها فيما يلي:

التوصيات:

-1الابتعاد عن تحويل وجهة المناطق الخاصة إلى مناطق عمرانية مهما كانت الحجة في ذلك، لا سيما الأراضي الفلاحية التي هي في اندثار متسارع، في حين يمكن استعادة حيويتها عن طريق رفع الحظر نسبيا عنها عن طريق حفر الآبار أو سقيها بطرق حديثة ووسائل بديلة كتحلية مياه البحر وتصفية مياه التطهير ومعالجتها أو توفير السدود بالقدر الكافي، وهذا حتى تتحقق الحماية الدستورية لهذه الأراضي طبقا للمادة 19/2 من دستور 1996 المعدل والمتمم التي تنص على تحمي الدولة الأراضي الفلاحية"

-2يجب العمل على توجيه المؤسسات الصناعية نحو الهضاب والجنوب وتقديم تحفيزات فعالة في ذلك

-3إعادة النظر في سياسة الإسكان، مع تحرير العقار من أجل استفادة الأفراد الذين لهم إمكانيات للبناء لوحدهم، وكذا تمديد آجال رخصة البناء مقارنة مع الدخل الفردي لطالب هذه الرخصة.

-4التبليغ الفعلي للأفراد الذين تضر مشاريع وأدوات التعمير والبناء عقاراتهم.

-5تكوين المهندسين في مجال البناء على الهندسة البيئية والمناخية، وعقد اتفاقيات مع الدول المتطورة في ذلك لجلب الخبرات المطلوبة.

6- تطوير منظومة التعمير والبناء بمقارنة بما يحدث في العالم، بحيث لا نلمس ولا نص قانوني يعالج ما يعرف بالمباني الخضراء أو الذكية، ما عدا القانون رقم 04/9 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة من خلال

المادة 13 والتي أشارت إلى ضرورة الاقتصاد في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة كبديل.

7_توسيع إشراك المواطنين والجمعيات في إعداد ومراقبة تنفيذ مشاريع التهيئة.

8_ اعتماد الرقمنة في متابعة الأشغال، وربط منح الرخص بتقارير بيئية رقمية موثقة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: النصوص التشريعية

ا – القوانين:

.1القانون رقم 82/02 مؤرخ في 6 فيفري 1982 ، المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة الأراضي للبناء، ج ر ع 42، سنة 1982 (ملغى)

2القانون 83/03 المؤرخ في 05/12/1983 المعلق بحماية البيئة، جره ع 6، الصادرة بتاريخ 8/2/1983 (ملغى)

ب – المراسيم:

.1المرسوم تنفيذي رقم 91–175 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق لـ 28 ماي 1991، الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، ج ر ع 26.

.2المرسوم التنفيذي رقم 91/175 يحدد القواعد العامة للتعمير والبناء، المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق لـ 28 ماي 1991، ج ر ع 26

3المرسوم التنفيذي 97/490، المؤرخ في 20 ديسمبر 1997، يحدد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية، ج ر ع 84، بتاريخ 21 ديسمبر 1997.

.4المرسوم التنفيذي رقم 03/313 مؤرخ في 16 سبتمبر 2003، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني 2003 ج ر ع 57، صادر في 21 سبتمبر

–5المرسوم التنفيذي رقم 06–198 مؤرخ في 31 ماي 2006، بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر ع 37 ، صادر في 4 جويلية 2006

ثانيا : الكتب

.1جمعان الغامدي عبد الرحمن، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد 23 ع 1.

2ديدوح عبد الرحمان، الأمن المائي الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017

.3سعيدان علي حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعادية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008.

.4عبد السلام عادل الأقاليم الجغرافية السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق 1989/1990، ص 06، منقول عن علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعالم الأقاليم من منظور جغرافي بشري مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، ع2012

لعروق محمد الهادي، سمير بوريمة، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، د ط، الجزائر.

.6منصور مولود، بحوث في القانون الدستوري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2011

ثالثا : المجلات

-1أوردة فريد بوبيش، ملامح الاستدامة في العمران قديما وحديثا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 13، 2015

2بن ناصر يوسف، رخصة البناء وحماية البيئية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ع 04 2001

3حبة عفاف دور ارخصة البناء في حماية البيئة والعمران، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ع 06، 2010

4خالد عنقر، رخصة التجزئة كالية للحد من التلوث البيئي بالإشعاع غير المؤين مجلة تشريعات التعمير والبناء، ع 02، 2017

-5زكريا عيسى أسياء العلاقة بين السياسات التنموية وحماية البيئة، إدراج البعد البيئي ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مجلة تشريعات التعمير والبناء، 05 2018

.6سميرة ديب، سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن، مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة، ع 08

7عبد الرحمن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية المسؤولة عن حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة عبد المالك عبد العزيز، السعودية، مجلد 23، ع 01

8فيصل الوافي، دور رخصة البناء في التهيئة العمرانية والمنازعات المتعلقة بها في الجزائر ، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة تبسة، ع 5 مارس 2018

-9قداري آمال دور أدوات التهيئة والتعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة مجلة تشريعات التعمير والبناء، ع 2، الجزائر 2017 جوان

10محرز نور الدين، التخطيط البيئي كالية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر ، بسكرة، باع.

أ - أطروحات الدكتوراه

1عربي باي يزيد إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة 2015

2ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014

.3زيد المال صافية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه في العلوم: تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013

.4حسونة عبد الغني الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في الحقوق جامعة بسكرة 2012

5العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011

ب – مذكرات الماجستير:

1براهيمي موفق البعد البيئي لقواعد التهيئة والتعمير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون إدارة معمق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان أبوبكر القايد، 2017

2بوطالبي سامي النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر دوره في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد الأمين دباغين – سطيف2017

3شوك مونية الوسائل القانونية لوقاية البيئة من مخاطر التعمير في ظل التشريع الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين2016 2 سطيف

.4مصباحي مقداد، قواعد التهيئة والتعمير ودورها في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة محمد دباغين، سطيف 2، 2016

.5مهدي جمال، آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة 2014

6بن ميهوب فوزي، إجراء دراسة مدى التأثير كالية لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2012

7غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2012

ج مذكرات ماستر:

1مداني بشرى هجيرة التخطيط البيئي في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2019

جيلاني جادي، حماية البيئة من خلال أدوات التعمير الفردية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2018

3قنانة سيلية، جودي لويزة، قانون التعمير قانون لحماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع عام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2017

4 دندن فتحي حسن تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000/2014، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس 2014

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ_ج
الفصل الأول: البعد البيئي لأدوات التخطيط العمراني	
المبحث الأول: البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT	**09**
المطلب الأول: المخطط الوطني كمرجع عام لتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم	**09**
المطلب الثاني: إستراتيجية المخطط الوطني لتحقيق التوازن البيئي	**15**
المبحث الثاني: البعد البيئي للمخططات الجهوية والقطاعية	**21**
المطلب الأول: المخططات الجهوية	**21**
المطلب الثاني: المخططات القطاعية	**25**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: البعد البيئي للقرارات والدراسات الخاصة بالتعمير العملياتي	
المبحث الأول: رخص التعمير كالية لحماية البيئة	**32**
المطلب الأول: رخصة البناء ودورها في حماية البيئة	**32**
المطلب الثاني: رخص التجزئة والهدم وموقعها من الاعتبارات البيئية	**35**
المطلب الثالث: شهادة المطابقة كأداة لفرض الالتزام البيئي بعد الإنجاز	**38**
المبحث الثاني: دراسة التأثير على البيئة كشرط للمشاريع العمرانية	**41**
المطلب الأول: الإطار العام لدراسة التأثير على البيئة	**41**

المطلب الثاني: مجال تطبيق دراسة التأثير في المشاريع العمرانية	**45**
المطلب الثالث: أثر الدراسة البيئية على القرار العمراني	**47**
الخاتمة	**53**
قائمة المراجع	**59**
فهرس المحتويات	**66**
الملخص	